



ندوة علمية القانون الدولي على ضوء الحرب على غزة

يوم الأربعاء 8 نوفمبر 2023
ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت تونس
بمدينة الثقافة بتونس (قاعة صوفي القلي)

شهد تطبيق القانون الدولي عدة تحديات بعيد الحرب العالمية الثانية ولعل القضية الفلسطينية أبرزها وأخطرها، فعلى مر السنين لم تتم معاقبة من أجرم في حق الشعب الفلسطيني ومن خرق كل القوانين الدولية تحت أعين العالم. فمذ سنة 1948 عانت فلسطين ولا تزال من بطش المحتل على أراضيها، على الرغم من وجود نظام دولي قائم بالأساس على "احترام حقوق الإنسان" وعلوية السلم على النزاعات المسلحة. ولم يتوان الاحتلال في فرض حصار على قطاع غزة منذ عام 2007، نتج عنه تقييد حركة الأشخاص والبضائع من وإلى خارج القطاع، مما تسبب في العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. كما لم يتوقف قصف الاحتلال عن قتل المدنيين من أطفال ونساء ورجال وشيوخ. ولم يكتف الاحتلال بذلك إذ يسعى اليوم إلى تكرار جريمة التهجير القسري المخالفة لأحكام القانون الدولي من خلال السعي إلى طرد سكان قطاع غزة من أراضيهم قسرا نحو الأراضي المصرية بتعلة القضاء على المقاومة الفلسطينية التي تمثل "الإرهاب" في أعين المجتمع الدولي.



ولا يخفى على الجميع أن الاحتلال يسيطر على جميع جوانب الحياة في قطاع غزة، بما في ذلك الحدود والجمارك، والمطار، والموانئ، والاتصالات، والطاقة والبنية التحتية. ويمارس الاحتلال العديد من الانتهاكات للقانون الدولي منذ سنة 1948 بدون توقف ولا حسيب ولا رقيب.

و لعل الجرائم المروعة التي يرتكبها الاحتلال اليوم في حق سكان قطاع غزة قد بلغت مستويات غير مسبوقة منذ أحداث 7 أكتوبر 2023 و تجاوزت كل المحظورات بما فيها قتل للمدنيين وللشيوخ والنساء والأطفال و الصحافيين و الطواقم الطبية وقصف عشوائي تستهدف منازل المدنيين والمستشفيات و دور العبادة من مساجد و كنائس، مما أدى إلى وقوع كارثة إنسانية على جميع المستويات وانتهاكات لا متناهية للقانون الدولي و القانون الدولي الإنساني و قانون حقوق الانسان، وأحدثها جريمة قصف المستشفى العربي الأهلي المعمداني والتي كانت القطرة التي أفاضت كأس جرائم الاحتلال المتواصلة أمام صمت أغلب دول العالم. إلى جانب الرفض التعسفي الإسرائيلي لتوصيل المساعدات الإنسانية وإقامة الممرات الإنسانية والمناطق الامنة للمدنيين الفلسطينيين غير المشتركين في النزاع المسلح.

وينص القانون الدولي الذي تستند إليه الأمم المتحدة في رفض الحصار الإسرائيلي على حق السكان المدنيين بالحماية الكاملة في ظل العمليات العسكرية، ويحظر أو يقيد الإجراءات القتالية التي قد تسبب لهم المعاناة. ويحظر القانون الدولي أيضا استهداف المدنيين مباشرة أو بشكل عشوائي أو الاقتصار منهم، كما يحظر تجويعهم كواحد من أساليب الحرب. ويحظر القانون مهاجمة أو تدمير أو تعطيل أمور لا غنى للمدنيين عنها مثل المواد الغذائية والزراعات والماشية، وتحديدًا مرافق مياه الشرب، وهو أيضا أمر أقرته إسرائيل ضد القطاع. إلى جانب ذلك، قصفت إسرائيل معبر رفح الفلسطيني وهددت باستهداف أية مساعدات قادمة من مصر باتجاه القطاع، في مخالفة صريحة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الإضافي لها.

إن التضليل الحاصل اليوم من أجل تبرير كل جرائم الكيان المحتل في قطاع غزة يطرح أكثر من نقطة استفهام خاصة في ظل عصر المعلومة السريعة. إذ تصنف جرائم الاحتلال تحت خانة "الدفاع عن النفس" في حين تصنف المقاومة تحت خانة "الإرهاب".

لم تعد سياسة الكيل بمكيالين مخفية على العموم بل أصبحت جلية للعيان، فمنذ يوم 7 أكتوبر 2023 يشهد التطبيق العادل للقانون الدولي أشد أزمة له، خاصة بعد تعبئة كل الموارد من أجل إتاحة الفرصة لأوكرانيا من أجل الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامة مواطنيها إذ تجند المجتمع الدولي لتقليص آثار أضرار الحرب. وفي المقابل جوبهت جرائم الكيان المحتل إما



بالصمت أو بالتبرير وكأنما سكان غزة لا يحق لهم التمتع بغطاء القانون الدولي أمام جرائم حرب مكتملة الأركان يرتكبها الاحتلال يوميا في قطاع غزة. كما ووصل الحد ببعض الدول إلى رفع الفيتو في وجه مشاريع قرارات تهدف إلى حماية المدنيين من خلال وقف إطلاق نار فوري كالفيتو الأميركي والبريطاني والفرنسي ضد المشروع الروسي بمجلس الأمن حول غزة بتاريخ 16 أكتوبر 2023 والفيتو الأمريكي الذي تم رفعه بوجه مشروع قرار برازيلي بتاريخ 18 أكتوبر 2023. وحتى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 27 أكتوبر 2023 الداعي إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية، مطالباً جميع الأطراف بالامتثال الفوري والكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وتمكين وتسهيل الوصول الإنساني للإمدادات والخدمات الأساسية إلى جميع المدنيين المحتاجين في قطاع غزة، يبقى -على أهميته- غير ملزم وذا قيمة معنوية وديبلوماسية لا غير.

في ظل كل ما سبق ذكره، أصبح من الضروري اليوم طرح نقاط استفهام حول جدية تطبيق القانون الدولي بطريقة تضمن العدل والمساواة بين كل البشر على حد سواء هذا من ناحية والتساؤل ما إذا كان الهدف من القانون الدولي تحقيق الأمن والأمان في العالم أم هو ترجمة لمصالح دول بذاتها مهما كان الثمن من ناحية أخرى.

لمناقشة كل هذه التدايعات من منظور القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني و القانون الدولي الجنائي و القانون الدولي لحقوق الانسان، يتشرف مخبر البحث في القانون الدولي والمحاكم الدولية و القانون الدستوري المقارن بكلية العلوم القانونية و السياسية و الاجتماعية بتونس- جامعة قرطاج - بدعوتكم لحضور هذه الندوة العلمية بعنوان **"القانون الدولي على ضوء الحرب على غزة"** و ذلك، يوم الأربعاء 8 نوفمبر 2023، ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت تونس حضوريا بمدينة الثقافة بتونس (قاعة صوفي القلي) أو عن طريق التسجيل على الرابط التالي للباحثين و العموم الذين يريدون متابعة الندوة افتراضيا

<https://forms.gle/dznVAAqhtFoiwfbY6>



البرنامج

استقبال الضيوف والتسجيل	14.00
كلمة السيدة هاجر قلدیش مديرة مخبر البحث في القانون الدولي والمحاكم الدولية والقانون الدستوري المقارن وأستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس- جامعة قرطاج	14.05 - 14.15
كلمة السيد هائل الفاهوم سعادة سفير فلسطين بالجمهورية التونسية	14.15 - 14.25
كلمة السيد رافع بن عاشور أستاذ متميز فوق الرتبة بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس- جامعة قرطاج و قاضي بالمحكمة الإفريقية لحقوق الانسان والشعوب	14.25 - 14.35
فيديو تحسيبي	14.35 - 14.45
"منظمة الأمم المتحدة ومسألة الدولة الفلسطينية" السيد نادر زيارة باحث بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس- جامعة قرطاج (فلسطين)	14.45 - 15.00
"استخدام أسلوب الحصار العسكري على غزة وتداعياته الإنسانية" السيد أيمن سلامة أستاذ القانون الدولي والخبير في القانون الدولي الإنساني (جمهورية مصر العربية)	15.00 - 15.15
"استعمال الأسلحة المحرمة دوليا في الحرب على غزة" السيد عمر عبد الله محمد الفرحان دكتوراه علوم سياسية ومختص في القانون الدولي الإنساني (العراق)	15.15 - 15.30



"الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في قطاع غزة" السيد محمد أمين الميداني رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، ستراسبورغ، فرنسا (سوريا)	15.45-15.30
"توثيق الجرائم الدولية المرتكبة من طرف الاحتلال الاسرائيلي وتأثير ذلك على تسريع الملف الفلسطيني أمام المحكمة الجنائية الدولية" السيد العيدي عوداش نقيب القضاة والخبير في القانون الدولي الإنساني (الجزائر)	16.00-15.45
"الجرائم الدولية في الحرب على غزة والمحكمة الجنائية الدولية" السيد أحمد خليفة أستاذ القانون الجنائي الدولي المساعد في جامعة عين شمس-القاهرة (جمهورية مصر العربية)	16.15 -16.00
"مفهوم التدخل الدولي الإنساني من خلال الممارسات الحديثة الدولية- قطاع غزة نموذجا" السيد عبد المجيد أسطيلة أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة صبراتة (ليبيا)	16.30-16.15
"الأبعاد الجيوستراتيجية للحرب على غزة وتداعياتها الإقليمية والدولية والسيناريوهات المحتملة" السيد فارس الأرياني أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء (اليمن)	16.45 -16.30
نقاش	17.30 -16.45
اختتام الندوة العلمية واستراحة قهوة	17.30